

Distr.: General  
18 September 2015  
Arabic  
Original: English

الجمعية العامة



الدورة السبعون

البند ١١٣ (هـ) من جدول الأعمال

انتخابات لملء شواغر في الهيئات الفرعية

وانتخابات أخرى: انتخاب ثمانية عشر عضوا

في مجلس حقوق الإنسان

رسالة مؤرخة ٨ تموز/يوليه ٢٠١٥ موجهة إلى رئيس الجمعية العامة من الممثلة  
الدائمة للإمارات العربية المتحدة لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أبلغكم بقرار الإمارات العربية المتحدة تقديم ترشيحها لإعادة انتخابها  
في مجلس حقوق الإنسان للفترة ٢٠١٦-٢٠١٨. ونحن نعتقد أننا أسهمنا خلال فترة  
عضويتنا الأولى إسهاما إيجابيا في أعمال المجلس، وأيدنا جهوده الرامية إلى تعزيز التسامح  
الديني، وضمان احترام التنوع الثقافي، والنهوض بقضايا تمكين المرأة. وتعكس رغبتنا  
في العمل لولاية ثانية في هذه الهيئة الموقرة رؤيتنا بأن المجتمعات التي تساند حقوق الإنسان  
هي مجتمعات أكثر صمودا، وأكثر استدامة، وأكثر أمنا.

وتتعهد الإمارات العربية المتحدة، إذا ما أتاحت لها الفرصة للعمل لفترة أخرى  
في المجلس، بأن تواصل مشاركتها الفعالة في أعماله، بروح من المشاركة البناءة والتعاون،  
وبهدف دعم المعايير الدولية لحقوق الإنسان.

وأود أن أحيل إليكم طيه، وفقا لقرار الجمعية العامة ٦٠/٢٥١، المعنون "مجلس  
حقوق الإنسان"، مذكرة تتضمن تعهدات والتزامات الإمارات العربية المتحدة بتعزيز حقوق  
الإنسان (انظر المرفق).

(توقيع) لانا نسيبه



الرجاء إعادة استعمال الورق

210915 210915 15-15904 (A)



مرفق الرسالة المؤرخة ٨ تموز/يوليه ٢٠١٥ الموجهة إلى رئيس الجمعية العامة من الممثلة الدائمة للإمارات العربية المتحدة لدى الأمم المتحدة ترشيح الإمارات العربية المتحدة لعضوية مجلس حقوق الإنسان للفترة ٢٠١٦-٢٠١٨

تلتزم الإمارات العربية المتحدة بتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها داخل البلد وفي كل أنحاء العالم. وتعترف الإمارات العربية المتحدة بالدور الهام الذي يؤديه مجلس حقوق الإنسان في هذا الجهد العالمي. ونعتقد بأن الإمارات العربية المتحدة ستستمر في الإسهام بصورة مفيدة في أعمال المجلس. وهذا هو السبب الذي حدا بالإمارات العربية المتحدة لأن تقرر ترشيح نفسها لإعادة انتخابها في مجلس حقوق الإنسان للفترة ٢٠١٦-٢٠١٨ في الانتخابات التي ستجرى في أثناء الدورة السبعين للجمعية العامة، التي ستُعقد في خريف عام ٢٠١٥.

ولقد أحرزت الإمارات العربية المتحدة تقدما ملفتا في مجال حقوق الإنسان منذ إنشائها في عام ١٩٧١. وأتاح لها انفتاحها على بقية العالم بلوغ المستوى الراهن لما حققتة من نجاح. لقد أقامت الإمارات العربية المتحدة مجتمعا مسالما ومتسامحا ومتعدد الثقافات يضم أناسا من جميع أنحاء العالم ويعيشون في وئام جنباً إلى جنب. وقد ضخت استثمارات كبيرة في مجالات التعليم، والرعاية الصحية، والتنمية الاقتصادية المستدامة. واحتلت الإمارات العربية المتحدة المرتبة الأربعين في دليل الأمم المتحدة للتنمية البشرية في عام ٢٠١٤، والمرتبة العشرين في تقرير السعادة العالمي لعام ٢٠١٥.

واستنادا إلى هذه الإنجازات، تقدم الإمارات العربية المتحدة التعهدات والالتزامات الطوعية التالية فيما يتعلق بالفترة ٢٠١٦-٢٠١٨.

#### التعهدات والالتزامات الطوعية

##### ١ - حقوق الطفل

إن حماية الأطفال هي على رأس الأولويات في خطتنا الوطنية. وتلتزم الإمارات العربية المتحدة بتوفير بيئة آمنة تتيح التنمية الكاملة لقدرات الأطفال وموهبهم، ولاتخاذ الخطوات المناسبة في مجالي الصحة والتعليم من أجل تلبية احتياجات الرعاية النفسية والاجتماعية والثقافية للأطفال وفقا لاستراتيجيتها الوطنية التي تقوم على تحقيق مصالح الطفل الفضلى. واتخذت الإمارات العربية المتحدة طائفة من المبادرات من أجل حماية حقوق الطفل. وأنشأت وزارة الداخلية اللجنة العليا لحماية الطفل في عام ٢٠٠٩، ومركز حماية

الطفل في عام ٢٠١١، والذي قام مؤخرا بإطلاق حملة توعية تحت عنوان "معا لمنع الاعتداء على الأطفال" لتوعية المجتمع وتثقيف الآباء والمعلمين حول مختلف أشكال الاعتداء على الأطفال وسبل منعها.

وكجزء من الجهود التي تبذلها الإمارات العربية المتحدة لتعزيز حقوق الطفل، وافق المجلس الوطني الاتحادي على مشروع قانون يوفر إطارا لحماية الطفل ومواءمة التشريعات الوطنية مع الاتفاقيات الدولية التي تكون الإمارات العربية المتحدة طرفا فيها، مثل اتفاقية حقوق الطفل. ويتضمن مشروع القانون أحكاما بشأن رعاية الأطفال وحمايتهم، بما في ذلك ضمان تمتع الأطفال بمستوى معيشي يتناسب مع نموهم البدني والعقلي والنفسي والاجتماعي.

تعهد:

- سوف تعتمد الإمارات العربية المتحدة القانون المتعلق بحماية الأطفال.

## ٢ - حقوق الإنسان للمرأة

تعتبر الإمارات العربية المتحدة أن تمكين المرأة الأساسية أمر أساسي من أجل تحقيق التنمية كمجتمع حديث وتقدمي. وتشارك المرأة بصورة مهمة في جميع مناحي الحياة المدنية والاقتصادية والسياسية في الإمارات العربية المتحدة. وفي عام ٢٠١٣، كان ترتيب الإمارات الثالث والأربعين في تقرير الأمم المتحدة بشأن المساواة بين الجنسين.

وأطلقت الشيخة فاطمة بنت مبارك، رئيسة الاتحاد النسائي العام، تحديثا للاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة الإماراتية للفترة ٢٠١٥-٢٠٢١ في ٨ آذار/مارس ٢٠١٥، اليوم الدولي للمرأة. وتوفر الاستراتيجية إطارا للحكومة، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني، لوضع خطط عمل تساهم في وضع الإمارات العربية المتحدة في مصاف أكثر البلدان تقدما في مجال تمكين المرأة.

وفي أيار/مايو ٢٠١٥، اعتمدت الحكومة قرارا بإنشاء مجلس الإمارات للتوازن بين الجنسين لضمان مواصلة قيام المرأة الإماراتية بدور رائد في التنمية في الإمارات العربية المتحدة. وسيؤدي المجلس عددا من المهام، تشمل استعراض التشريعات والسياسات والبرامج الرامية إلى تحقيق التوازن بين الجنسين في مكان العمل.

تعهد:

- ستنشئ الإمارات العربية المتحدة فرقة عمل وطنية معنية بتمكين المرأة.

### ٣ - حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة

تلتزم الإمارات العربية المتحدة بتعزيز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وحمايتهم. وقد صدقت الإمارات العربية المتحدة على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في ١٩ آذار/مارس ٢٠١٠، وقدمت تقريرها الدوري الأول إلى اللجنة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في ٢٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣.

ووضعت الإمارات العربية المتحدة إطاراً تشريعياً واتخذت تدابير شتى في مجال السياسة العامة لتعزيز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وحمايتهم. واتخذت وزارة التربية والتعليم خطوات لتنفيذ مشروع للإدماج المدرسي. وتوفر الإمارات العربية المتحدة للأطفال والكبار من ذوي الإعاقة التدريب اللازم لإدماجهم في المجتمع. وأنشأت وزارة الداخلية مركزاً لتشغيل الأشخاص ذوي الإعاقة.

ومن بين المبادرات الأخرى التي تركز على إعانة وتمكين الأشخاص ذوي الإعاقة، تستضيف الإمارات العربية المتحدة المؤتمر الدولي السنوي لذوي الإعاقة المعنون "أكسس أبو ظبي ٢٠١٥" (ACCESS Abu Dhabi) منذ عام ٢٠٠٦. ويجمع المؤتمر بين الخبراء والممارسين من جميع أنحاء العالم لتقاسم أفضل الممارسات في مجال رعاية وتأهيل الأشخاص ذوي الإعاقة.

تعهد:

- ستواصل الإمارات العربية المتحدة اتخاذ التدابير الرامية إلى تعزيز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وحمايتهم، بالتنسيق مع الوزارات والمؤسسات الوطنية المعنية، وبالتعاون مع رابطات وممثلي المجتمع المدني.

### ٤ - حماية حقوق العمال

كان من شأن المركز الذي تحظى به الإمارات العربية المتحدة بوصفها أحد مراكز جذب القوة العاملة من جميع أنحاء العالم أنه جعل منها أحد الجهات المستقبلة الرئيسية لليد العاملة الأجنبية، مما يحقق النفع للعمال، وللبلدان المرسلين لهم، وللإمارات العربية المتحدة نفسها. ووفقاً لتقارير البنك الدولي، فإن تحويلات العمال الأجانب في الإمارات العربية المتحدة فاقت ٢٩ بليون دولار في عام ٢٠١٤، مما يجعل الإمارات ثالث أكبر مصدر

للتحويلات الأجنبية في العالم. ويشكل التحسين المتواصل لحماية حقوق العمال إحدى الأولويات الوطنية.

وقد صدّقت الإمارات العربية المتحدة على اتفاقيات منظمة العمل الدولية التسع المتصلة بحقوق العمال، واعتمدت العديد من القوانين من أجل حماية حقوق العمال. وتحظر الإمارات العربية المتحدة مصادرة جوازات سفر العمال، ولا يحتاج العمال للحصول على إذن من رب العمل بمغادرة البلد. ويجب أن يحصل جميع العمال على التأمين الصحي الشامل على حساب رب العمل، وهناك قواعد صارمة فيما يتعلق بتوفير السكن المناسب للعمال. ويمكن للعمال نقل الكفالة بين أرباب العمل عند انتهاء مدة عقد رب العمل الأصلي، أو إذا لم يف رب العمل الأصلي بالتزاماته تجاه العامل. وهناك الآن أكثر من ٣,٢ مليون عامل يتلقون مدفوعات من خلال نظام حماية الأجور.

وجرى تشديد إنفاذ تدابير الحماية، وفرضت عقوبات مشددة على مرتكبي الانتهاكات المتعلقة بأوضاع العمل وحقوق العمال. وفي عام ٢٠١٤، أقرت وزارة العمل من ٦٧٠ ٢٨٨ عملية من عمليات التفتيش على القطاع الخاص، كجزء من التزام الوزارة بتوفير أماكن عمل آمنة، وتلبية معايير الصحة والسلامة المهنيين، وكفالة توفير السكن اللائق للعمال. وفي عام ٢٠١٤، كشف مفتشو العمل عن حدوث جرائم خطيرة في ٤٧٩ منشأة، وتمت إحالتها إلى المدعي العام.

وقد وقّعت الإمارات العربية المتحدة أيضا على العديد من مذكرات التفاهم مع بلدان الموطن الخاصة بالعمال بهدف تعزيز التعاون في حماية حقوق العمال في الإمارات العربية المتحدة. ويجري إحراز تقدم في أساليب توفير الحماية للعمال. وأنشأت وزارة الداخلية ثمانية مراكز لمعالجة الشكاوى المقدمة من العاملات في خدمة المنازل على مدار الساعة، ولتوفير الدعم والمساعدة إليهن.

تعهدان:

- ستواصل الإمارات العربية المتحدة اتخاذ التدابير الكفيلة بتعزيز حماية العمال، بما في ذلك العمل مع بلدان الموطن الأصلي ومنظمة العمل الدولية والمنتدى العالمي المعني بالهجرة والتنمية على معالجة مسألة رسوم التوظيف، وذلك باعتماد استمارة تعاقد موحدة تعطي العمال قدرا أكبر من المرونة لتغيير أرباب العمل، وتعزيز تطبيق الحظر المفروض على الاحتفاظ بجوازات السفر؛

- ستقوم الإمارات العربية المتحدة بسن قانون جديد لحماية العمال المتزليين، يشمل تحديد ساعات العمل وينص على أيام الراحة والإجازات والمعايير المتعلقة بالسكن وتغيير أرباب العمل.

#### ٥ - الاتجار بالأشخاص

تؤدي الإمارات العربية المتحدة دوراً رائداً في الحملة العالمية لمكافحة الاتجار بالبشر. فقد كانت أول بلد في المنطقة يسنّ قانوناً شاملاً لمكافحة الاتجار بالبشر، هو القانون الاتحادي رقم ٥١ الصادر في عام ٢٠٠٦. وفي عام ٢٠١٣، عدّل القانون وفقاً لأحكام بروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال، المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية (بروتوكول باليرمو)، الذي صدّقت عليه الإمارات العربية المتحدة في عام ٢٠٠٩.

ونفّذت اللجنة الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر، التي أنشئت في عام ٢٠٠٧، استراتيجية من ٥ نقاط لمكافحة خطر الاتجار بالبشر تشمل: المنع والمحاكمة والمعاقبة والحماية وتعزيز التعاون الدولي. وتصدر اللجنة تقريراً سنوياً عن مكافحة الاتجار بالبشر في الإمارات العربية المتحدة، يمكن الاطلاع عليه في الموقع الشبكي للجنة: [www.nccht.gov.ae](http://www.nccht.gov.ae). وتقدم عدة ملاحجى خدمات الحماية وإعادة التأهيل والمساعدة للضحايا.

وقد سُررنا باستضافة زيارة قامت بها المقررة الخاصة للأمم المتحدة المعنية بالاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال، إلى البلد في نيسان/أبريل ٢٠١٣. وقد اعترفت المقررة الخاصة خلالها بالتقدم الذي أحرزته حملتنا الوطنية.

تعهد:

- ستواصل الإمارات العربية المتحدة بذل جهودها الرامية إلى مكافحة الاتجار بالبشر على الصعيد الوطني، والعمل ضمن "مجموعة أصدقاء متحدون ضد الاتجار بالبشر" بصفتها عضواً مؤسساً لها، ودعم خطة العمل العالمية لمكافحة الاتجار بالأشخاص التي وضعتها الأمم المتحدة.

#### ٦ - خطة العمل الوطنية في مجال حقوق الإنسان

تواصل الإمارات العربية المتحدة استعراض قوانينها وسياساتها الحالية لتعزيز حماية حقوق الإنسان. ويجري النظر حالياً في عدة إصلاحات مقترحة.

تعهد:

- ستقوم الإمارات العربية المتحدة بوضع خطة عمل وطنية في مجال حقوق الإنسان تحدد فيها المبادرات ذات الأولوية للفترة ٢٠١٥-٢٠٢٠ من أجل تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها.

#### ٧ - تقديم الدعم إلى مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان

تدعم الإمارات العربية المتحدة أعمال مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان ومفوضيته. فهي تقدم إلى ميزانية مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان تبرعات سنوية تُقدر بحوالي ٩٠ ٠٠٠ دولار. وبالإضافة إلى ذلك، قدمت الإمارات العربية المتحدة، في عام ٢٠١٣، مساهمة قدرها ١,٥ مليون دولار دعماً لأعمال المفوضية. وخلال دورة مجلس حقوق الإنسان التي عُقدت في آذار/مارس ٢٠١٥، أعلنت الإمارات العربية المتحدة التزاماً جديداً قدره مليون دولار لدعم المفوضية.

تعهد:

- ستواصل الإمارات العربية المتحدة دعم مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان واستكشاف إمكانية إبرام مذكرة تفاهم بشأن التعاون التقني معها.

#### ٨ - متابعة الاستعراض الدوري الشامل

أجرت الإمارات العربية المتحدة استعراضها الدوري الشامل الأول في عام ٢٠٠٨ واستعراضها الدولي الشامل الثاني في عام ٢٠١٣. والإمارات العربية المتحدة تقدّر الفرصة التي يتيحها لها الاستعراض للمشاركة في حوار بناء مع المجتمع الدولي ووضع أفكار جديدة لمزيد من التحسين. وفي عام ٢٠١٠، أنشأت الإمارات العربية المتحدة اللجنة الدائمة لمتابعة الاستعراض الدوري الشامل. ويتألف اللجنة أنور محمد قرقاش، وزير الدولة للشؤون الخارجية، وهي تضم عدداً من الهيئات الحكومية الاتحادية والمحلية ومنظمات المجتمع المدني في الإمارات العربية المتحدة. وتعمل اللجنة بصفقتها منتدًى دائماً للعملية التشاورية التي تجري مع المجتمع المدني في الإمارات العربية المتحدة. وتعكف الإمارات العربية المتحدة على متابعة التوصيات الـ ١٠٠ التي قبلتها والتوصيات الـ ٧ الإضافية التي قبلتها جزئياً خلال الاستعراض الدوري الشامل الثاني الذي أجرته.

تعهد:

- ستواصل الإمارات العربية المتحدة متابعة التوصيات التي قبلتها خلال الاستعراض الدوري الشامل الثاني الذي أجرته. وعلى وجه الخصوص، تعكف الإمارات العربية المتحدة على وضع خطة لإنشاء مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان تماشياً مع مبادئ باريس.

#### ٩ - التسامح الديني

تدعم الإمارات العربية المتحدة عدداً من المبادرات الرامية إلى تعزيز التسامح الديني كما يلي:

- تشارك الإمارات العربية المتحدة في رئاسة الفريق العامل المعني بمكافحة التطرف العنيف الذي أنشأه المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب؛
- تستضيف الإمارات العربية المتحدة مركز التميز الدولي لمكافحة التطرف العنيف ("هداية")، الذي أنشئ للجمع بين خبراء العالم من أجل مواجهة التحدي المتمثل في صرف الأشخاص عن الإرهاب؛
- في ١٩ شباط/فبراير ٢٠١٥، أعلنت الإمارات العربية المتحدة والولايات المتحدة، خلال مؤتمر قمة البيت الأبيض بشأن مكافحة التطرف العنيف، عن إنشاء مركز مشترك هو مركز العمليات المضادة لتنظيم "داعش" على شبكة الإنترنت، الذي يوجد في أبوظبي، بهدف مكافحة الرسائل التي تصدر عن التنظيم؛
- إضافةً إلى ذلك، أعلنت الإمارات العربية المتحدة، في ٢٥ شباط/فبراير ٢٠١٥ في مجلس الأمن، عن اعترامها بإنشاء فريق جديد اسمه "فريق الاتصال المعني بمكافحة التطرف".

تعهد:

- ستواصل الإمارات العربية المتحدة دعم المبادرات الرامية إلى تعزيز التسامح الديني.



تعمل الإمارات العربية بنشاط وفعالية على تعزيز حقوق الإنسان ضمن هيئات الأمم المتحدة في نيويورك، من قبيل اللجنة الثالثة للجمعية العامة ومجلس الأمن. أما على الصعيد الإقليمي، فالإمارات العربية المتحدة طرف في الميثاق العربي لحقوق الإنسان. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، قدمت تقريرها الدوري الأول إلى اللجنة العربية لحقوق الإنسان، حيث أدت الدولة دوراً رائداً في إنشاء وتعزيز آليات فعالة لحقوق الإنسان في إطار جامعة الدول العربية. وعلاوة على ذلك، دعمت الإمارات العربية المتحدة الجهود المبذولة لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها من خلال مجلس التعاون الخليجي ومنظمة التعاون الإسلامي.

وفي ما يلي المبادرات التي اتخذتها الإمارات العربية:

تقدم الدعم إلى هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة):

انتُخبت الإمارات العربية المتحدة عضواً في المجلس التنفيذي لهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) لفترتي ٢٠١٣-٢٠١٥ و ٢٠١٦-٢٠١٨. وتعهدت الإمارات العربية المتحدة بتقديم مساهمة قدرها ٧ ملايين دولار لميزانية الهيئة في الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥.

إنهاء العنف الجنسي في حالات النزاع

تنخرط الإمارات العربية المتحدة في الجهود الدولية المبذولة لإنهاء العنف الجنسي في حالات النزاع. فوزير خارجيتها، الشيخ عبد الله بن زايد آل نهيان، مناصر عالمي لمبادرة منع العنف الجنسي، والإمارات العربية المتحدة هي من البلدان الـ ١٥٥ التي وقّعت على "إعلان الالتزام بإنهاء العنف الجنسي في حالات النزاع". وتدعم الإمارات العربية المتحدة دعماً قوياً العمل الذي تضطلع به الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع. وفي عام ٢٠١٣، تعهدت بمبلغ قدره ١,٥ مليون دولار، بالاشتراك مع المملكة المتحدة، دعماً لجهود حكومة الصومال المبذولة لمكافحة العنف الجنسي في حالات النزاع. وخلال مؤتمر القمة العالمي لإنهاء العنف الجنسي في حالات النزاع، الذي عُقد في لندن في حزيران/يونيه ٢٠١٤، أعلنت الإمارات العربية المتحدة تعهداً بتقديم مبلغ إضافي قدره ١ مليون دولار لدعم جهود الأمم المتحدة الرامية إلى تعزيز قدرة البلدان المتأثرة على معالجة هذه المسألة.

## ضمان حق كل فتاة في التعليم على قدم المساواة

تؤيد الإمارات العربية المتحدة الجهود المبذولة لتمتيع كل فتاة بالحق في التعليم على قدم المساواة. ففي دورة مجلس حقوق الإنسان المعقودة في أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، قادت الإمارات العربية المتحدة المساعي التي أدت إلى اعتماد بتوافق الآراء لقرار عقد حلقة حوارية خلال دورة المجلس لشهر حزيران/يونيه ٢٠١٥ تُخصص لتبادل أفضل الممارسات في مجال تمتيع كل فتاة بالحق في التعليم على قدم المساواة، وهو أمر لا غنى عنه لتمكين للمرأة.

تعهد:

- ستواصل الإمارات العربية المتحدة تعزيز حقوق الإنسان من خلال المنظمات الدولية والإقليمية. وعلى وجه الخصوص، ستواصل دعم هيئة الأمم المتحدة للمرأة، بطرق منها تمويل افتتاح مكتب اتصال تابع للهيئة في الإمارات العربية المتحدة.

## ١١ - التعاون الدولي في مجال دعم حقوق الإنسان

تعتقد الإمارات العربية المتحدة أن التعاون الدولي ركن أساسي في الجهود المبذولة لتعزيز حقوق الإنسان. فنحن مدركون لما للتنمية الاقتصادية والتخفيف من وطأة الفقر من أهمية محورية لإعمال حقوق الإنسان. والإمارات العربية المتحدة شريك رائد من الشركاء في التنمية. فقد تجاوزت هدف الأمم المتحدة المتمثل في تخصيص الدول المتقدمة النمو نسبة ٠,٧ في المائة من دخلها القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية، حيث منحت مبلغ ١٨ بليون درهم إماراتي (حوالي ٤,٨٩ بلايين دولار)، وهو ما يمثل نسبة ١,١٧ في المائة من الدخل القومي الإجمالي، للمساعدة الإنمائية الرسمية في عام ٢٠١٤. وسُمّيت الإمارات العربية المتحدة أكبر المانحين للمساعدة الإنمائية الرسمية في العالم بالنسبة إلى دخلها القومي الإجمالي (نسبة المساعدة الإنمائية الرسمية إلى الدخل القومي الإجمالي) للسنة الثانية على التوالي.

وأدت الإمارات العربية المتحدة دوراً مهماً في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية الثمانية بتعهداتها بالتزام قوي بتحقيق التنمية الريفية والزراعية والحضرية والاقتصادية للبلدان الشريكة وتركيز بوجه خاص على مجالي الصحة والتعليم. وأُنجزت الإمارات العربية المتحدة مشاريع مختلفة أسهمت في تحسين الإمدادات الغذائية في البلدان الفقيرة، وزيادة الاستدامة البيئية، وحفظ التنوع البيولوجي، إضافةً إلى تحسين إدارة المياه وحملات تطعيم الأطفال، وتقديم دعم مجدي لحملات مكافحة الأمراض على الصعيد العالمي.

تعهد:

- ستواصل الإمارات العربية المتحدة العمل مع البلدان الشريكة والمنظمات الدولية من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية الدولية من خلال برنامجها للمعونة الخارجية، في مجالات شتى مثل الصحة والتعليم، والأمن الغذائي، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية.
-